



من المقرر تسليمها بنهاية العام الحالي 2023

## «القرين» تزود «النقل العام» بـ 556 حافلة مدرسية



تستمر هذه العلاقة لسنوات عديدة قادمة. جدير بالذكر أن شركة النقل العام الكويتية هي الشركة الوحيدة التي تملكها الحكومة بالكامل وتعمل في مجال نقل الركاب، فيما تعد شركة القرين لتجارة السيارات أكبر مورد للحافلات المدرسية التي تعمل شركة النقل العام على تشغيلها في إطار عقود وزارة التربية.

العام» لتلك الحافلات جاء بعد دراسات متأنية لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية لتلك المركبات، ناهيك عن توافر أعلى مستويات الأمان المعمول بها. بدوره أكد السيد/ أحمد عبدالعزيز المطوع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أن شركة «القرين» لتجارة السيارات تقدر وتعتز بالعلاقة المتميزة التي تربطها بشركة النقل العام أملاً أن



نائب رئيس مجلس الإدارة السيد / صالح ياسين مصيب علي السيد / أحمد عبد العزيز المطوع - رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

خطتها الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في عملياتها التشغيلية. وأشار مصيب إلى أن توقيع العقد الجديد لتوفير الحافلات من قبل «القرين» يأتي لتلبية تعاقدات الشركة مع وزارة التربية والتي توفر من خلالها خيارات النقل الجماعي للوزارة بأحدث المركبات الموجودة في السوق. وذكر مصيب أن اختيار «النقل

حافلات شانجان لنقل طلبة المدارس. وأضاف أن شركة النقل العام هي الشركة الرئيسية لنقل طلبة المدارس في الكويت وقد قامت الشركة بنقل مئات الآلاف من الطلبة إلى مدارسهم خلال السنوات العديدة الماضية. وفي هذا الصدد، قال نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة النقل العام الكويتية، السيد/ صالح ياسين مصيب، إن الشركة مستمرة في تنفيذ



الرئيس التنفيذي لشركة النقل العام الكويتية - السيد / منصور السعد

السيارات لشركة «القرين». وفي تصريح له عقب توقيع الحفل، أكد الرئيس التنفيذي لشركة النقل العام الكويتية السيد/ منصور السعد أن العلاقة بين شركة النقل العام وشركة «القرين» تمتد لأكثر من ثلاثين عاماً، قامت خلالها شركة «القرين» بتزويد شركة النقل العام بما يزيد على 5.000 حافلة بما في ذلك حافلات للنقل العام الجماعي من فولفو وكنج لونغ بالإضافة إلى

أعلنت شركة النقل العام الكويتية عن توقيع عقد لتوريد عدد 556 حافلة مدرسية نوع Changan - بطول 9 أمتار، مع شركة «القرين» لتجارة السيارات (المطوع)، حيث من المقرر تسليم هذه الحافلات بحلول نهاية عام 2023 لتستخدمها وزارة التربية لنقل طلبة المدارس ضمن محافظتي مبارك الكبير والأحمدي. ويأتي عقد توريد الـ 556 حافلة مدرسية إلحاقاً لعقد سابق لتوريد عدد 729 حافلة مدرسية، ليصل العدد الإجمالي للحافلات إلى 1285 حافلة تقوم شركة النقل العام بتشغيلها.

وبهذه المناسبة، أقامت شركة النقل العام الكويتية حفلاً حضره كبار المسؤولين في الشركتين، حيث قام بالتوقيع عن شركة النقل العام الكويتية - نائب رئيس مجلس الإدارة السيد/ صالح ياسين مصيب، فيما وقعتها نيابة عن شركة «القرين» لتجارة السيارات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي السيد/ أحمد عبدالعزيز المطوع، وبحضور السيد/ رائد العوضي مدير عام المركبات التجارية وتاجير

تبدأ اليوم وتنتهي إلى 12 نوفمبر المقبل

## «الخليج» يباشر الاكتتاب في زيادة رأس المال



تحقيق النمو المستدام والقيمة المضافة لمختلف الأطراف من مساهمين وعملاء على المدى الطويل، وتوفير خدمات مصرفية متميزة تتواءم مع متطلبات وتطلعات العملاء. وتتوافر نشرة الاكتتاب والمزيد من المعلومات المتعلقة بعملية الطرح والإكتتاب على المواقع الخاصة بالبنك ووكلاء الاكتتاب، [www.kamcoinvest.com](http://www.kamcoinvest.com) و [www.e.gulfbank.com](http://www.e.gulfbank.com)، على أن يتم تسلم طلبات الإكتتاب من خلال منصة الإكتتاب [www.ipo.com.kw](http://www.ipo.com.kw) الخاصة بالشركة الكويتية للمقاصة عبر الإنترنت خلال فترة الإكتتاب.

يذكر أن بنك الخليج قد قام بتعيين «كامكو إنفست» مدير الإصدار المشترك ووكيل الإكتتاب، فيما يقوم بنك الخليج أيضاً بدور مدير الإصدار المشترك ووكيل الإكتتاب.

يباشر بنك الخليج اليوم فتح باب الإكتتاب في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بقيمة 26,1 مليون دينار، وذلك على مدى أسبوعين تنتهي يوم الأحد الموافق 12 نوفمبر المقبل. وكان بنك الخليج قد حصل على موافقة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من خلال إصدار 260,869,565 سهماً عادياً جديداً بقيمة 230 فلساً للسهم الواحد، شامل القيمة الاسمية 100 فلس لكل سهم، بالإضافة إلى علاوة إصدار بمقدار 130 فلساً لكل سهم، الأمر الذي سينتج عنه زيادة قاعدة رأسمال البنك بمبلغ 60 مليون دينار.

وسيكون الإكتتاب متاحاً للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي البنك في تاريخ الاستحقاق يوم الخميس الموافق 26 أكتوبر الجاري. ويمكن للراغبين في الإكتتاب زيادة رأس المال من غير المساهمين، وكذلك للمساهمين الراغبين في زيادة عدد الأسهم المخصصة لهم، المشاركة في الزيادة من خلال شراء حقوق أولوية خلال فترة تداول حقوق الأولوية التي تبدأ اعتباراً من يوم الأحد الموافق 29 أكتوبر الجاري وتنتهي يوم 5 نوفمبر المقبل.

وتهدف زيادة رأس مال البنك إلى تعزيز قاعدة رأس المال ونسب كفاية رأس المال الرقابي للبنك، فضلاً عن زيادة قدرة البنك على متابعة فرص النمو المستقبلية بما يتماشى مع استراتيجية، حيث يسعى البنك إلى

للعلماء، مما يوفر لهم فرصاً واعدة للاستثمار في القطاع العقاري في الكويت ودول التعاون الخليجي. وتطلع إلى مواصلة التعاون وتحقيق المزيد من النمو والتطور معاً في المستقبل القريب. من ناحيته، قال طارق الصالح، نائب المدير العام للاستثمارات في بنك الخليج: نعتز بشراكتنا القوية طويلة الأمد مع «المرکز»، والتي تسلط الضوء على التزامنا تجاه تزويد عملائنا بمجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية المبتكرة التي تناسب احتياجاتهم وتساعدنا على نمو فروعهم. وأضاف: نسعى في بنك الخليج إلى تعزيز شراكتنا الاستراتيجية مع الشركات الكويتية الفاعلة في أسواق المال وفي مقدمتهم «المرکز»، وذلك في إطار جهودنا المتواصلة لتعزيز دور بنك الخليج المحوري في تنشيط سوق رأس المال المحلي، والعمل المستمر على توفير فرص استثمارية مميزة للعملاء.

بتمتعان بها، فقد تم تعيين «المرکز» كمدير إصدار مشترك لسندات بنك الخليج، والتي بلغ حجمها آنذاك 100 مليون دينار. كما تعاونت المؤسسة كمدبري إصدار مشترك لإصدار سندات «المرکز» بقيمة 25 مليون دينار في العام نفسه. ومن ثم توالى الإصدارات لشركات أخرى، والتي عملت فيها المؤسسة معاً، مما يؤكد على الثقة المشتركة بينهما في الإمكانيات التنفيذية وقدرات شبكة التوزيع لبرقي العمل. وتعليقاً على الشراكة طويلة المدى مع بنك الخليج، قال عبداللطيف وليد النصف، العضو المنتدب في إدارة الثروات وتطوير الأعمال في «المرکز»: نفتخر بشراكتنا مع بنك الخليج، والتي امتدت لأكثر من عقد، تمكننا من خلاله من تقديم منتجاتنا الاستثمارية المميزة لعملاء البنك. ولقد أثمرت الشراكة العديد من الإنجازات التي ساهمت في تمكين مجتمع الاستثمار من خلال تقديم صناديق عقارية مدرة للدخل



طارق الصالح

في العقارات الكويتية. أما صندوق المرکز العقاري الخليجي فهو صندوق طرح خاص يستثمر في العقارات المدرة للدخل ضمن القطاعات العقارية الواعدة لدى دول مجلس التعاون الخليجي، والذي تم إطلاقه منذ عام 2010، وصندوق المرکز العقاري الخليجي، والذي تم إطلاقه في عام 2014 وبدء توزيعه عبر البنك منذ 2015. ويهدف صندوق المرکز العقاري إلى تحقيق عوائد مستقرة ومتكررة متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الاستثمار

لتلبية متطلبات العملاء الاستثمارية

## «المرکز» و«الخليج» يجددان شراكتهم طويلة المدى

جدد المرکز المالي الكويتي «المرکز» وبنك الخليج شراكتهم الاستراتيجية التي بدأت منذ أكثر من عقد، تم من خلالها تبادل الاستفادة من نقاط القوة والخبرة التي يمتلكها الطرفان، نحو تلبية احتياجات عملائهم الاستثمارية المتغيرة.

وبدأت هذه الشراكة عبر اتفاقية توزيع لصناديق «المرکز» العقارية التي تمت المصادقة عليها من قبل الطرفين في عام 2010، حيث تم تعيين بنك الخليج وكيل بيع لصناديق «المرکز» العقارية الاستثمارية، وذلك عبر شبكة الخدمات المصرفية المتصلة في فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وتوسعت هذه الاتفاقية لاحقاً لتشمل السندات المشتركة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، وتواصلت المؤسسة الرائدة عبر هذه الشراكة توفير المزيد من الفرص للراغبين في الاستثمار بالقطاع العقاري إقليمياً وعالمياً.

مشيداً بالدور الكبير الذي يلعبه لتحقيق الاستدامة

## «النشال»: ديوان المحاسبة يقوم بعمل صحيح واستباقي لتلافي مخاطر المستقبل

المباشرة المحلية، أو حتى ربطه بالارتقاء بمستوى الخدمة إلى مستوى المعايير العالمية للتعليم والخدمات الصحية مثلاً، بينما المعيار المالي، أو عدالة الرسوم للدولة، وهو صحيح، يفرض على أراضي الترفيه أو حتى للأعمال التي لا تتوافق مع مفهوم استدامة الاقتصاد حتى لو كانت للإنتاج السلعي والخدمي، مثل تلك التي تستخدم عمالة كثيفة رخيصة تزيد من تخريب التركيبة السكانية ومزيد من الضغوط على الخدمات العامة، وأيضاً صحيح ما ذكره التقرير حول ضرورة تساوي التعريف على نفس النشاط، وخلص التقرير بقوله: نتفق مع التقارير الثلاثة لديوان المحاسبة، ونعتقد أنه بات ضمن مؤسسات الدولة النادرة التي مازالت تعمل بمهنية، ويقي مقترحنا لتوسيع مفهوم الاستدامة رأياً نعتقد بأهميته، ولا يقلل من أهمية محتوى التقرير.

مهدة من مخاطر التعامل مع أملاك إن تم التركيز فقط على البعد المالي، أو الرسوم، ولأن الاقتصاد مهدد بفقدان استدامته لعجزه عن خلق فرص عمل مواطنة حقيقية، وعجزه عن خلق نشاط اقتصادي يؤدي إلى تكوين وعاء ضريبي رديف مستقبلي لتمويل المالية العامة، ولأنه من المستحيل قيام أي مشروع كبير في الكويت للإنتاج السلعي والخدمي في ظل المستوى الحالي لأسعار الأراضي وغالبيتها الساحقة أراضي دولة، لا بد من التعامل مع أملاك الدولة وفق معايير. وتابع: المعيار الاقتصادي والذي يسمح بمنح الأراضي بتفاوت وامتياز كبير في مستوى الرسوم والمدة الزمنية لفترة الاستغلال يتناسب مع ما يحلفه المشروع من فرص عمل مواطنة مستدامة، وما يمكن أن يمنحه لاحقاً من ضرائب للمالية العامة إن استقر نشاطه، وكم يوطنه من أموال لاستثماراته



وصيانة الطرق وفساد الخطة الإسفلتية، ورسم الانتفاع بأراضي الدولة، وتجاوزات ما خصص من أراضي الدولة لمؤسسة الموانئ الرقمية والتقني. الجهات الحكومية في إجراء التقرير الرقمي والتقني. وأوضح النشال أن التقرير نشر بالكامل ولن نكرر نشره، وهدفنا التأكيد على جودة ما ذكره، ولعل واحداً من المؤشرات على صحته هو اختراق أنظمة وزارة المالية في شهر سبتمبر الفائت، ما أدى إلى تعطيل أعمالها لبعض الوقت، ولا نعرف ما إذا كانت للخلف الرقمي علاقة بتوقف «تقارير المتابعة الشهرية للإدارة المالية للدولة» التي كانت تصدرها الوزارة شهرياً قبل الاختراق بأكثر من ستة. ومضى التقرير يقول: ربما من المفيد أن ننبه إلى أن لنا رؤية مختلفة لرباع المخاطر وهو حول الرسوم أن أملاك الدولة، فالاستدامة الاقتصادية والمالية

أشاد تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي بالدور المتقدم الذي يقوم به ديوان المحاسبة، والذي قال إنه يهدف إلى تحقيق الاستدامة. وأشار التقرير إلى أن عمل ديوان المحاسبة لم يتوقف عند مهام الرقابة اللاحقة وتدوين ملاحظاته على ما تم، وإنما يقوم بعمل صحيح واستباقي لتلافي مخاطر المستقبل، مضيفاً «صحيح أنه لا يجد دائماً آناً صاغية، ولكنه بدون صراحة تقاسع هيئات عامة عن الاستجابة لمطالباته، ويؤدي دوره بمهنية، وعدم التفاعل مع ملاحظاته خلية من يملك القرار في تلك الجهات العامة». وأضاف: في تقريره الحالي، يسمي 6 موضوعات عالية المخاطر، الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات، والعجز الزمن لوزارة الكهرباء والماء عن تقدير احتياجات الطاقة، والعجز عن رصف